

سمو الأمير خالد الفيصل يلتقي وزير العدل

منطقة مكة المكرمة ووزارة العدل وأمانة محافظة جدة) بهدف تسريع وتسهيل الإجراءات النظامية الخاصة بنقل الملكيات والصكوك في هذه المناطق. حضر اللقاء معالي أمين محافظة جدة الدكتور هاني أبو راس ووكيل إمارة منطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالعزيز الخضيري وأمين عام تطوير هيئة مكة والمشاعر المقدسة الدكتور سامي برهمين وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.

استقبل صاحب سمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة في مكتبه بجدة يوم ٢٤ / ١٠ / ١٤٣١هـ معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى. وجرى خلال اللقاء الحديث حول استراتيجيات منطقة مكة المكرمة وبخاصة فيما يتعلق بمشروع تطوير المناطق العشوائية والخطوات التي وصل إليها هذا المشروع. وتم الاتفاق خلال اللقاء على تشكيل فريق عمل مكون من ثلاث جهات (إمارة

وزير العدل يستقبل رئيس المجلس الدستوري ومجلس القضاء الكازاخستاني

استقبل وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى بمكتبه بوزارة العدل يوم ١٦ / ١١ / ١٤٣١هـ وفداً قضائياً رفيع المستوى من جمهورية كازاخستان.

وشمل الوفد القضائي كلاً من معالي رئيس المجلس الدستوري القضائي لجمهورية كازاخستان الدكتور إيغور روجوف، ومعالي رئيس المحكمة العليا لجمهورية كازاخستان موسابيك اليمبيكوف، ومعالي رئيس المجلس الأعلى للقضاء لجمهورية كازاخستان الدكتور أونالسين جومابيكوف وسفير جمهورية كازاخستان لدى المملكة خيرت لاما شريف ومساعد رئيس المحكمة العليا لكازاخستان سيريك جومابايوف، ومستشار رئيس المجلس الدستوري لكازاخستان كوانيش ألدونغاروف، مساعد رئيس المجلس الدستوري لكازاخستان باكيت نورمؤخانوف، مساعد رئيس المجلس الأعلى للقضاء لكازاخستان إيسين أوستيلبايوف. وجرى خلال الاستقبال مناقشة الموضوعات المتعلقة بالشأن العدلي وتعزيز علاقته وتفعيل اتفاقيته المبرمة بين البلدين.

وزير العدل يستقبل عدداً من السفراء

استقبل معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى بمكتبة بالوزارة يوم ٢٨ / ١٢ / ١٤٣١هـ السفير الفنلندي لدى المملكة السيد يارنو سوريلالا، والسفير الإسباني لدى المملكة السيد بابلوا برابوا، وسفير دولة كازاخستان لدى المملكة السيد خيرت لاما شريف كلا على حده.

كما استقبل معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى، بمكتب معاليه بالوزارة يوم ١ / ١١ / ١٤٣١هـ كلاً من سفيري جمهورية إيطاليا لدى المملكة الدكتور فالينتينو سيمو نيتي، وسفير جمهورية كازاخستان لدى المملكة السيد / خيرت لاما شريف كل على حده. وجرى خلال الاستقبالات مناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وتنمية العلاقات بين المملكة وهذه البلدان في الشأن القضائي.

كما استقبل معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى يوم ١٢ / ١١ / ١٤٣١هـ بمكتبه بديوان الوزارة سفير جمهورية أذربيجان السيد توفيق عبدالله ييف. وجرى خلال الاستقبال تبادل الأحاديث الودية ومناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الصديقين ومنها الاتفاقية القضائية الموقعة بين المملكة العربية السعودية ودولة أذربيجان.

وزير العدل يوقع مع محافظ هيئة الاستثمار اتفاقية تعاون

منذ أكثر من عقدين من الزمن، وسبق أن قلت عدة مرات بأن التداول الإعلامي بإنشائها مؤخراً ولد معلومات غير دقيقة عن قضائنا، وكيف تعتبر حديثة الإنشاء وهي في محض قضاء شرعي منذ أكثر من عشرين عاماً، تصدر في قضاياها أحكاماً شرعية مؤصلة على هدي الكتاب والسنة والأنظمة المرعية، تمهر عليها أختام وتواقع قضاة شرعيون، وكان اللبس في حقيقة الأمر في تصور البعض بأن سلخ الدوائر التجارية من ديوان المظالم إلى وزارة العدل إنما هو إنشاء جديد لقضاء تجاري ومحاكم تجارية، وقد أوضحنا هذا لمعالي المحافظ وسعد به كثيراً، ومع هذا فإننا سنمضي - إن شاء الله - بخطوات حيثية لإتمام تنفيذ مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء.

وأكد معالي الوزير العيسى بأن الاتفاق مع الهيئة تناول مشاركة الهيئة بالإسهام في فعاليات المناشط ذات صلة باختصاصها، ومن ذلك تنفيذ التدريب القضائي، بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة. وقال: بأن الاتفاق مع الهيئة حمل في طياته العديد من البنود المهمة سائلين الله أن ينفع بها لخدمة البلاد والعباد.

سمو أمير نجران يلتقي مساعد رئيس المحاكم

التقى صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة نجران في مكتب سموه بالإمارة نهاية شوال الماضي فضيلة مساعد رئيس المحكمة العامة بمنطقة نجران الشيخ ماجد الرجيعي وتم خلال اللقاء بحث الأمور المتعلقة بعمل المحكمة وكذلك بحث سموه الأمور المتعلقة بدعم المحاكم بالقضاة لمواجهة الطلب على الخدمات التي تقدم للمواطن وأبان سمو أمير منطقة نجران خلال اللقاء الأهمية الكبيرة المناطة بالمحاكم وما هو مأمول لتكون الخدمات المقدمة في المستوى المرضي.

وقع معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى ومعالي محافظ الهيئة العامة للاستثمار الأستاذ عمرو بن عبد الله الدباغ اتفاقية تعاون بين الوزارة والهيئة أثناء زيارة وزير العدل لمدينة الملك عبد الله الاقتصادية برباع نهاية شهر شوال الماضي. وقد قدم محافظ الهيئة شرحاً مفصلاً - لمعالي الوزير ومرافقيه من القطاعات العدلية عن المشاريع التي تحتويها المدينة والقطاعات العاملة بها بالإضافة إلى عرض مرئي عن البيئة الاستثمارية ومقاييس التنافسية ودورها في نمو الاقتصاد الوطني، ثم شاهد الجميع عرضاً لفيلم وثائقي يحكي نشأة مدينة الملك عبد العزيز الاقتصادية ومرآحلت تطورها وأقسامها. بعد ذلك قام وزير العدل ومرافقوه بجولة داخل المدينة شملت الميناء وهيئة المدن الاقتصادية والمنطقة الصناعية والسكنية. وفي نهاية الزيارة عبر وزير العدل عن سعادته بزيارة مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، وقال: إن ما شاهدته أنا وبعض زملائي في المرفق العدلي لم يكن خيالاً أو مجرد خطط وتمنيات على الرسومات والورق، بل رأينا في الواقع منجزاً حضارياً ماثلاً أمام الأعين، ولم تقدم الهيئة لنا في هذا إلا خطة سندها على أرض الواقع، إما صرح مكتمل، أو مشارف على الانتهاء، أو أعمال بادئة تشرع في العمل بجد، كما اطلعنا على خطط أخرى طموحة هي رهن الحاجة المستقبلية حسبما أوضح لنا معالي المحافظ. وتابع العيسى: أما ما يخص ما وقعته الوزارة والهيئة فإنه ينصب على التعاون فيما يخدم البيئة الاستثمارية للمملكة من ناحية الإجراءات العدلية، وعندما نتكلم عن الإجراءات نجعلها قسيمياً للجوانب الموضوعية التي تتعلق بالأحكام فهذه الأخيرة لا كلام فيها؛ فهي ثابتة وراسخة وتمثل مبادئ عدالة موضوعية. وحول طلب الهيئة الاستعجال باستكمال إنشاء المحاكم التجارية لتدعم سباقها التنافسي بما يحقق المزيد من مكاسب المملكة على المستوى الدولي.

قال وزير العدل: إن المحاكم التجارية قد تأسست

وزير العدل يستقبل خبراء شركة مونيتر الأمريكية

بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء - حمد الله - العديد من المشاريع والتي تنصب تحديداً على تسهيل الإجراءات. ونبه معالي الوزير إلى أن المادة الموضوعية التي تتعلق بالأحكام القضائية تختلف تماماً عن المادة الإجرائية التي يشملها التحديث والتطوير، وينصب عليها الطموح الكبير لمشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء.

من جهته قدم الوفد الزائر عرضاً مرئياً عن الشركة والدور الذي تقوم به في دعم القطاعات الحكومية والأهلية في توفير البيئة التقنية الحديثة، ولاسيما خبرتها الاستراتيجية في إيجاد الحلول لبعض المؤسسات الخدمية.

استقبل معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بمكتبه بالوزارة يوم ١٢/٢٠ / ١٤٣١ هـ وفداً من خبراء شركة مجموعة مونيتر العالمية.

وفي بداية الاستقبال رحب الوزير بالوفد مشيراً إلى سعي الوزارة إلى الاستفادة من الخبرات العالمية لخدمة المادة الإجرائية في المحاكم وكتابات العدل وفروع الوزارة، وتحديد الإسهام في تقديم الخبرة الاستشارية لخطة الوزارة نحو إعادة هندسة الإجراءات وطموحها نحو الترافع الإلكتروني، مشيراً إلى أن الوزارة في سعيها الحثيث نحو خططها التطويرية والتحديثية؛ تنفيذاً لمشروع الملك عبد الله

وزارة العدل تشارك في أعمال الدورة التاسعة للمحكمة الدولية بنيويورك

شاركت وزارة العدل في أعمال الدورة التاسعة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتي عقدت مؤخراً في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وتشارك المملكة بصفة مراقب في اجتماعات هذه الدورة.

وزارة العدل تشارك في اجتماعات اللجنة المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفرنسا

شاركت وزارة العدل في اجتماع اللجنة المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي عقد بمدينة باريس بفرنسا خلال الفترة من ١٨-٢٢ أكتوبر الماضي الموافق ١٠-١٤ من ذو القعدة الماضي .

ومثل وزارة العدل في اجتماع اللجنة كل من المستشار بمكتب معالي الوزير فضيلة الشيخ منصور بن عبدالرحمن القفاري والمستشار القانوني محسن بن عبيد الحازمي.

الجدير بالذكر أن وزارة العدل تشارك بفعالية في اجتماعات اللجنة المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اجتماعاتها الدورية حيث تقدم أوراق عمل حول تجربة الوزارة في مكافحة غسل الأموال في أحكامها القضائية وإجراءاتها التوثيقية ومتابعاتها الاستطلاعية والتدريبية .

وزراء العدل بدول الخليج يختتمون اجتماعهم ويوافقون على عدة توصيات

من خلال اجتماعات وزراء العدل بدول المجلس واعتمدت من المجلس الأعلى كأنظمة (قوانين) استرشادية لمدة أربع سنوات تتجدد تلقائياً حال عدم ورود ملاحظات عليها.

- الموافقة على مشروع وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد للتعاون القانوني والقضائي في المسائل الجزائية، ومشروع وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد للتفتيش القضائي، ومشروع وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لتنفيذ الأحكام القضائية، ومشروع وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لأعوان القضاء، ومشروع وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لأعمال الخبرة أمام القضاء كأنظمة (قوانين) استرشادية لمدة أربع سنوات تتجدد تلقائياً حال عدم ورود ملاحظات عليها من الدول الأعضاء.

شارك معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى في أعمال اجتماع وزراء العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الثاني والعشرين الذي عقد أعماله في الكويت واختتمها يوم ٢٦/١١/١٤٣١هـ بصدور التوصيات التالية:

- الموافقة على تمديد العمل بوثيقة أبوظبي للنظام (القانون) الموحد للتوفيق والمصالحة، ووثيقة أبوظبي للنظام (القانون) الموحد لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ووثيقة الرياض للنظام (القانون) الموحد للإجراءات الجزائية بصيغها الجديدة المعدلة كأنظمة (قوانين) استرشادية لمدة أربع سنوات تتجدد تلقائياً حال عدم ورود ملاحظات عليها.

- الموافقة على تمديد وتعديل مدد العمل ببعض وثائق الأنظمة (القوانين) الاسترشادية التي تم إقرارها

وزارة العدل تشارك في المؤتمر الرابع للاتحاد الدولي لسلطات مكافحة الفساد

شاركت وزارة العدل ضمن المؤتمر السنوي والمؤتمر العام الرابع للاتحاد الدولي لسلطات مكافحة الفساد المنعقد في ماكو خلال الفترة من ٢٥-٢٨/١١/١٤٣١هـ وترأس وفد وزارة العدل في المؤتمر المستشار منصور إبراهيم المزروع مدير عام المستشارين بوزارة العدل. وناقش المؤتمر الفصل الرابع من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد المتعلقة بالتعاون الدولي ومناقشة المواد المتعلقة بتسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم والمساعدة القانونية المتبادلة ونقل الإجراءات الجنائية والتعاون في مجال إنفاذ القانون والتحقيقات المشتركة وأساليب التحري الخاصة. وتأتي تلك المشاركة ضمن العديد من المشاركات لوزارة العدل في كثير من السدوات والمؤتمرات واللقاءات والتي تخص العمل العدلي.

وتعقد الدورة لمناقشة العديد من الموضوعات والمسائل المتعلقة بأنشطة المحكمة بما في ذلك نتائج المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والذي انعقد في أوغندا في الفترة ٣١ مايو ولغاية ١١ يونيو ٢٠١٠م.

يذكر أن مشاركة المملكة في هذه الدورة تلبية لدعوة رئيس جمعية الدول الأطراف لنظام روما، واستكمالاً لمشاركاتها في الدورات السابقة للجمعية والتي انعقدت في نيويورك ولاهاي.

اجتماع اللجنة العليا لمشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء والتوثيق

وقال إن ما تحقق لدى العديد من المحاكم وكتابات العدل لا يكفي ولا يحقق الطموح الكبير للقيادة الرشيدة فلا بد من بذل المزيد واستكمال بقية أقسام المشروع بأسرع وقت، ووعد الجميع بوصول الخدمات العدلية إلى أداء منافس على المستوى العالمي، وقال بأن خدمة المواطن لا تقبل أنصاف الحلول خاصة في المجال العدلي فلا بد من تقديمها على أكمل وجه وبأسرع وقت وهو عملنا الدؤوب باستمرار، ولن نكتفي بأي منجز ونتوقف عنده أبداً، فنحن إن شاء الله في حراك مستمر، في مقابل ما نلقاه من دعم مستمر من القيادة الرشيدة، والتوفيق من قبل ومن بعد بيد الله عز وجل.

وحول الصعوبات والعقبات الحاصلة أو المتوقعة قال الوزير بأن أي عمل لا بد فيه من صعوبات، وأن النجاح الحقيقي لا يكون إلا حيث تكون هذه العوائق والصعوبات.

ثم تناول أعضاء اللجنة دراسة جدول الأعمال ومنها تحديد الرؤية والهدف الرئيس والأهداف الفرعية من مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، ومناقشة المحاور والمقترحات للتعرف على مدى كفاءتها، وإطلاع خبراء معهد الملك عبد الله للاستشارات على خطة الوزارة في بعض أقسام المشروع لاستطلاع الخبرة العلمية ضمن خيارات الوزارة الاستشارية المتاحة.

وقد حضر الاجتماع من وزارة العدل كل من مدير المشروع الأستاذ أحمد الزهراني ومساعد مدير المشروع الدكتور ماجد الماجد ومدير عام التطوير الإداري المكلف الدكتور عبدالعزيز الحسن ومدير عام إدارة المشاريع بالوزارة المهندس محمد اليحيى ومدير عام إدارة الحاسب الآلي المهندس ماجد العدوان ومدير عام إدارة المشتريات والعقود الأستاذ عبدالعزيز المطوع ورئيس فريق تنفيذ الخطة الإستراتيجية الأستاذ ناصر العتيق، في حين حضر الاجتماع من معهد الملك عبدالله أعضاء الفريق الاستشاري وهم الدكتور أحمد العامري والدكتور معدي ال مذهب والدكتور فهد بن محيا.

برئاسة معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى عقدت اللجنة العليا لمشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء يوم ٢٣ / ١٢ / ١٤٣١هـ اجتماعها الدوري لمناقشة جدول الأعمال المقدم من أمانة اللجنة.

وقد بدأ الاجتماع بكلمة رحب فيها معالي الوزير بأعضاء اللجنة والمשתمة على عدد من المسؤولين بالوزارة والفريق الاستشاري من معهد الملك عبدالله للاستشارات بجامعة الملك سعود.

مشيراً معاليه إلى أهمية المشروع لوزارة العدل من حيث إيجاد بنية تحتية متقدمة ومتطورة لدعم العمل القضائي وتسهيل الإجراءات وتطوير الكوادر البشرية المؤهلة والمدرية تدريباً عالياً بما سينعكس إيجاباً - إن شاء الله - على تطوير العمل بالسلك القضائي، وقال إن الوزارة أنهت - بحمد الله - محاور في المشروع وهي جادة في إنهاء البقية، مؤكداً على أن تقديم الخدمة العدلية يجب أن يكون على مستوى تميزها (الموضوعي) حيث من الله على بلادنا بتحكيم الشريعة الإسلامية.

ميكنة ٤٠٠ مرفق عدلي

تم فتح مظاريف ميكنة ٤٠٠ محكمة وكتابة عدل يوم ٢٣ / ١٢ / ١٤٣١هـ وأوضح مدير إدارة الحاسب الآلي في وزارة العدل المهندس ماجد العدوان أن مشروع إنشاء مركز المعلومات وشبكة الحاسب الآلي يسير كما هو مخطط له، وبين أن المشروع يهدف إلى تجهيز مقار نحو ٤٠٠ محكمة وكتابة عدل جديدة وستكون مدة التنفيذ تسعة أشهر، مبيناً أن الشركات التي تقدمت لتنفيذ المشروع تصل إلى ١٢ شركة.

وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء دشنا إلكترونياً برنامج التفتيش القضائي

ومواعيدها وإتمامها وانجازها أو تأجيلها ومراقبة عمل القاضي وعدد القضايا التي حكم فيها. وأكمل العدوان بأنه تم ربط ١٠٠ محكمة بالشبكة الإلكترونية وسوف يتم تشغيل هذه الشبكة قريباً حيث يتم العمل بها بينما سُجل البرنامج الإلكتروني للتفتيش القضائي في ٣٦ محكمة موزعة على أنحاء المملكة. وأوضح العدوان بان برنامج التفتيش القضائي عن بعد له مميزات عدة منها سرعة الحصول على المعلومة واختصار الجهد والوقت وعدم إشغال القاضي المفتش عليه.

معاينة ١٧ مأذون أنكحة خالفوا الأنظمة

فرضت وزارة العدل ممثلة في الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة عقوبات على ١٧ مأذوناً خالفوا الأنظمة المبلغة لهم في ذلك. وقال مدير عام الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة محمد بن عبدالرحمن البباطين أن العقوبات تختلف حسب مخالفة كل مؤذون وأن من أسباب إيقاع هذه العقوبات عدداً من الملاحظات من أهمها: الاعتماد على شهادة الوفاة لمعرفة الولي الأقرب في عقد النكاح دون الاطلاع على صك حصر الورثة عند إجراء العقد، والكشط دون التقويس والإحالة، وعدم تحديد هل سلم المهر أم لا، وإجراء عقد نكاح بدون الفحص الطبي، والقيام بإجراءات من اختصاص المحكمة كإثبات طلاق الزوجة، وإجراء عقد نكاح لامرأة قبل صدور صك طلاقها، وإجراء عقد نكاح بصورة صك الطلاق (ملونة)، والتأخر في تسليم صكوك الطلاق للمحكمة بشكل متكرر، وعدم إكمال عقد النكاح بعد تعبئة كامل البيانات مع وضع الختم الخاص بالمأذون ولم يشر في التهميشات إلى إلغاء العقد، ومخالفة المأذون وقد صدر بحقه قرار سابق بتوجيه الإنذار إليه وأن العقوبات تختلف حسب مخالفة كل مأذون.

دشنت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء يوم ١٤٣١/١١/١٢ هـ إلكترونياً برنامج التفتيش القضائي والذي يخص عمل المحاكم وكتابات العدل بالمملكة بالتفتيش عن بعد.

و صرح معالي رئيس التفتيش القضائي بالمجلس الأعلى للقضاء الدكتور ناصر بن إبراهيم المحيميد أن تفعيل برنامج الربط الحاسوبي والتفتيش القضائي يعد نقلة نوعية في تطوير منظومة العمل القضائي مؤكداً بأن الربط الإلكتروني يسهم في الرقي بالمنتج القضائي ويحقق متابعة متواصلة من الجهة الرقابية بالتفتيش القضائي ويتواصل باستمرار مع القضاة والقضايا ويسهم بإيجابيات عظيمة في تحسين وتطوير الأداء الوظيفي للقضاة والمفتشين القضائيين ومنظومة التقاضي كملاً بان التفتيش عن بعد يحصر العمل البشري من ١٠٠٪ إلى ٢٠٪ مؤملاً بأنه سوف يتم ربط ٦٠٪ من المحاكم بالتفتيش الإلكتروني وأنه سيتم تغطية ميكنة المحاكم جميعها في العام ١٤٣٣هـ.

مبيناً أن الربط الإلكتروني يصل على جهاز كل قاضي حيث يتم إشعاره برسالة عن أي معاملة تعثرت أو تأخير حصل أو موعد الغي أو أي تعديل على أي عملية تتدخل ضمن منظومة عمله دون المساس بالحكم القضائي الصادر منه وذلك بمجرد دخوله على جهازه فيبدأ قرأتها أولاً ثم يدخل على الجهاز بعد ذلك.

ومن جانبه بين المهندس ماجد العدوان مدير عام الإدارة العامة بوزارة العدل أن تدشين التفتيش القضائي إلكترونياً يأتي ضمن الأولويات للنظام الشامل الذي وضعته وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء للمحاكم لربطها والذي يسهل ويسرع بدوره عمل المحاكم. وكشف العدوان على أن برنامج التفتيش القضائي الإلكتروني يبدأ فعلياً شاملاً مكتملاً بجميع جوانبه مطلع العام الموافق ١٤٣٢ هـ. وهو يقوم بالتفتيش على جميع القضاة في المملكة من خلال الشبكة الإلكترونية حيث يتم معرفة الجلسات

وزارة العدل وجامعة الملك سعود توقعان اتفاقية التعاون الثنائي بينهما

شركات فاعلة مع المؤسسات التعليمية، وتتابع بتقدير الفقرات التي تشهدها جامعة الملك سعود ممثلة في برامجها التطويرية والعلمية المختلفة وما احتلته من مركز مرموق شهدت به الإحصائيات والتصنيفات والأرقام. وأشار الى أن هذا العقد يأتي متوافقاً مع الخطوات التطويرية التي تتبعها الوزارة حالياً، ضمن خياراتها المتاحة، خاصة الإفادة من إمكانات مؤسسات الدولة في جانب الاستشارة والدعم والمساندة، وأكد ان هناك حاجة مستمرة لاستعانة وزارة العدل بخبراء ومتخصصين في مجالات علمية متعددة نظراً لأهمية تطوير العمل في الأداء الفني، والافكار الإجرائية.

من جانبه أوضح معالي مدير جامعة الملك سعود بأن الكفاءات التي سيوفرها معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية لوزارة العدل تُعد من الخبرات المتميزة الذين تعتنز جامعة الملك سعود بوجودهم أعضاء لهيئة التدريس فيها وجميعهم لديهم خبرات متراكمة تمكنهم من تنفيذ كافة الأعمال العلمية التي تنفع المجتمع وأفراده ومؤسساته. وبين أن الكفاءات التي اختارها المعهد لتنفيذ العقد مع وزارة العدل ستباشر العمل فور توقيع العقد.

وأكد د. العثمان حرص واهتمام جامعة الملك سعود بنقل معرفتها لكافة مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية وبما يحقق المنفعة للوطن والمواطن، وأشار الى اهتمام الجامعة بتطوير قدراتها من خلال استحداث وتنفيذ الكثير من البرامج العلمية والمعرفية، وقال: ستستمر الجامعة في تطوير قدراتها لتواصل تقديم خدماتها لكافة مؤسسات المجتمع وبما يلي تطلعات القائمين على هذه المؤسسات. وقدم شكره وتقديره لمعالي وزير العدل والمسؤولين في الوزارة لاختيارهم جامعة الملك سعود ممثلة في معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية لتنفيذ مشاريع تطويرية تهم الوزارة ومنسوبيها والمستفيدين من خدماتها، وأكد ان وزارة العدل تشهد حالياً خطوات تطويرية ملموسة يشهد بها الجميع، وأشار إلى الجهد الكبير الذي تقوم به الوزارة لتنفيذ مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء.

وقعت وزارة العدل يوم الأحد ١٢/١٤٣١هـ الموافق ١١/٧/٢٠١٠م عقداً مع جامعة الملك سعود تقوم الجامعة بموجبه من خلال معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية بتوفير نخبة من الكفاءات العلمية والبحثية والاستشارية في التخصصات العدلية والإعلام والهندسية والحاسوبية لوزارة العدل.

وذكر معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى عقب توقيع العقد في مكتبه بالوزارة مع معالي مدير جامعة الملك سعود الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن العثمان، بأن هذا العقد يأتي ضمن خطط الوزارة التطويرية والخيارات الاستشارية المتاحة، وبين أن وزارة العدل تعمل باستمرار لأن تكون خططها التطويرية شاملة ووافية لكافة قطاعات وإدارات الوزارة، وتابع يقول: نسعد بحمد الله بالنتائج الإيجابية التي تتحقق من الخطط التطويرية لوزارة العدل وما ينتج عن ذلك من تطوير لأداء منسوبي القطاع العدلي وصقل مهاراتهم وتنمية قدراتهم، وأوضح أن الوزارة تستعين بالخبراء والمتخصصين في كافة المجالات لدعم برامجها التطويرية، ولديها خيارات عديدة كما أنها فعلت مؤخراً بعض اتفاقيات التعاون القضائي الموقعة مع عدد من الدول من خلال برامج عمل مهمة.

وأشاد وزير العدل بالكفاءات والقدرات التي تضمها جامعة الملك سعود وما تقدمه من دعم ومساندة للمجتمع ممثلاً في أفراده ومؤسساته، وقال: نعمل على تكوين

التعاون القضائي بين المملكة وأذربيجان

استقبل وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية المكلف الدكتور عبدالحسن بن زيد المسعد بديوان وزارة العدل يوم ١٢/١١/١٤٣١هـ الوفد القضائي بجمهورية أذربيجان.

وناقش الجانبان اتفاقية التعاون القضائي بين المملكة العربية السعودية ودولة أذربيجان وما يمكن تفعيله وتطويره من خلال تلك الاتفاقية.

عشرة مليارات ريال موجودات بيوت المال

ذكر مدير عام الإدارة العامة لبيوت المال عبدالعزيز الحسين أن الوزارة تترقب تفعيل نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم الصادر بالأمر الملكي رقم م/١٧ وتاريخ ١٣/٣/١٤٢٧هـ بهدف استثمار هذه الأموال لأصحابها.

وكشفت الحسين أن الأموال المرصودة في بيوت المال في المحاكم الشرعية بلغت أكثر من ١٠ عشرة مليارات ريال، مسجلة زيادة بلغت ١٠٠ في المائة عما كانت عليه في العام الماضي ١٤٣٠هـ.

وأوضح مدير عام الإدارة العامة لبيوت المال أن الوزارة تشرف بشكل مباشر على مراجعة وتدقيق حركات بيوت المال الشهرية والأموال التي ترصد فيها.

مكننة كتابات العدل تسهل عملية الافراغ والوكالة

قام وكيل وزارة العدل المساعد لشئون التوثيق الشيخ طارق العمر يوم ٦/١/١٤٣٢هـ بجولة تفقدية لكتابات العدل في المنطقة الشرقية شملت كلا من كتابة العدل الأولى والثانية بالدمام والخبر والقطيف والإحساء برفقة مدير عام فرع وزارة العدل بالمنطقة الشرقية الشيخ سالم الشامسي.

وأوضح الشيخ العمر سعادته بما وصلت إليه كتابات العدل في المنطقة الشرقية من تطور ونماء في المشاريع واستقطاب الكفاءات المؤهلة وصولاً إلى ما تطمح إليه الوزارة من النقلة النوعية في كل ما يهم المستفيد من المرفق العدلي بالمنطقة.

حسابات بنكية لإدارة الحجز والتنفيذ في المحاكم العامة

وافق وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى على مهام واختصاصات إدارة الحجز والتنفيذ وفقاً لما رفعته اللجنة المشكلة لإعدادها. وقد تم إعداد خطة زمنية تنفيذية بالاشتراك مع الإدارات المختصة والجهات ذات العلاقة لتفعيل عمل أقسام ودوائر الحجز والتنفيذ في المحاكم العامة والتنسيق مع الإدارة المختصة بالوزارة لإعداد نظام آلي لإجراءات العمل في أقسام ودوائر الحجز والتنفيذ في المحاكم، بالإضافة إلى عقد ورش عمل لمناقشة وتسهيل وتنظيم إجراءات العمل في الأقسام.

وسيتم التنسيق مع مؤسسة النقد العربي السعودي أو البنوك المعتمدة للمحاكم العامة لفتح حسابات جارية تختص بدوائر الحجز والتنفيذ وربطه بالنظام الآلي في المحاكم وكتابات العدل والأنظمة الآلية في الجهات ذات العلاقة كوزارة الداخلية وهيئة السوق المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك والمصارف لسرعة الحجز كلاً على الأسهم والسندات والأرصدة. ومما تتطلبه إجراءات الحجز والتنفيذ وفق الإجراءات النظامية، مشيراً إلى أنه سيتم دعم أقسام ودوائر الحجز والتنفيذ بالكوادر الوظيفية المؤهلة مع تزويدها بما يلزم من تعليمات ومطبوعات ونماذج.

ومن المقرر صدور نظام الحجز والتنفيذ، الذي نظم إجراءات الحجز والتنفيذ بطريقة أكثر دقة وفاعلية وشملت مواده إعطاء قاضي التنفيذ صلاحيات واسعة تمكنه من الاستقصاء التام عن الأموال، وسيحد هذا من إشكالية الإيقاف التي يتم الأخذ بها حالياً حتى يتضح بعد فترة تطول أو تقصر عدم قدرة المدين.

استحداث ٤٤٧ وظيفة قاضي تنفيذ

أعلنت وزارة العدل عن استكمال استحداث الوظائف المختصة بقضاة التنفيذ في عدد من المناطق والمحافظات في المملكة.

وأكد مدير إدارة التنفيذ والحجز ناصر بن حمد السكاكر أن الوزارة تعمل حالياً على توفير احتياجات قضاة التنفيذ كونها هي الجهة المعنية بالإشراف على قضاة التنفيذ، لافتاً أن الوزارة شرعت في تعيين عدد من قضاة التنفيذ في كل من الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والدمام والخبر والقصيم وحائل والأحساء والخرج وأبها وهي تعمل حالياً على استكمال باقي المدن لوجود وظائف شاغرة ومحدثة في ميزانية هذا العام وهي مائتا وظيفة قاضي تنفيذ، وأضاف أن الوزارة تتابع استكمال استحداث بقية الوظائف المختصة بقضاة التنفيذ بحيث يصبح ما تم استحداثه ٤٤٧ وظيفة هذا العام.

الحكم على مواطن برفع الأذان لمدة شهر

أصدر قاضي محكمة محافظة بدر العامة الشيخ عبدالله بن صالح العضيبي حكماً بديلاً على أحد المواطنين بقيامه برفع الأذان لمدة شهر بأحد الجوامع بالمحافظة إضافة إلى حفظ جزء من القرآن الكريم، ويعتبر هذا الحكم أول حكم من نوعه يصدر عن محكمة محافظة بدر.

وكان المواطن الأربعيني قد اتهم بالتستر على قضية سرقة وتم اخذ التعهد عليه بأنه في حالة عدم تنفيذه الحكم خلال شهر تستبدل الأحكام البديلة بالجلد.

بيوت المال تصفي شركات الحجاج المتوفين وتسلمها لسفاراتهم وقصلياتهم

سجلت الإدارة العامة لبيوت المال بوزارة العدل انخفاضاً ملموساً لشركات الحجاج العام الماضي ١٤٣١هـ مقارنة بالأعوام السابقة حيث رصدت بيوت المال العاملة أثناء موسم حج العام ١٤٣١هـ (٤٩) شركة وعدداً من العملات الأجنبية لعدة دول مختلفة. مقابل (١٣٣) شركة وعملات أجنبية لحج العام ١٤٣٠هـ، و (٣٢٤) شركة وعملات أجنبية للعام ١٤٢٩هـ.

وأوعز مدير عام الإدارة العامة لبيوت المال بوزارة العدل عبدالعزيز بن حمد الحسين أن انخفاض شركات هذا العام يعود إلى أسباب عديدة أهمها قلة الحوادث والوفيات التي سجلت نتيجة للتنظيم ومنع دخول السيارات وتشغيل القطارات واستكمال تشييد جسر الجمرات لعدة أدوار مما نتج عنه قلة التزامم والتدافع والدهس. وأكد مدير عام بيوت المال بأنه يتم تصفية حسابات شركات الحجاج المتوفين أولاً بأول مبيناً أنه تم فتح حساب خاص بتلك الشركات في مؤسسة النقد العربي السعودي لإيداعها به. وموضحاً بأن هناك سجلات وبيانات خاصة بالحجاج المتوفين تقوم بطباعتها وزارة العدل لموسم الحج. وبين الحسين أنه بانتهاء موسم الحج يقوم بيت المال بمكة المكرمة بإعداد بيانات شركات الحجاج المتوفين لكل دولة على حدة. حيث يتم إرسال جميع هذه البيانات إلى سفارات بلدان الحجاج عن طريق وزارة الخارجية لتبعث بدورها مندوبيها مصطحبين المستندات الثبوتية لهم لاستلام شركات رعاياهم.